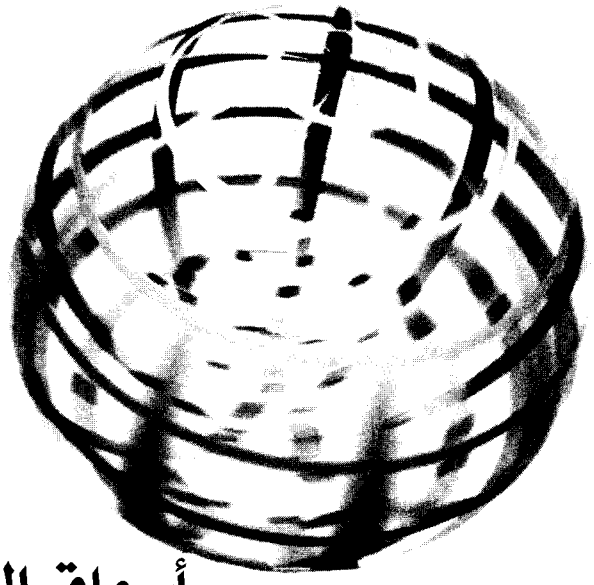

أسواق العمل العالميَّة

جيم دوركان

الفصل الثالث

أَسواق العمل العالميَّة

في السنوات التي مضت منذ أَن كتبت إيما لازاروس قطعة الشعر المعروفة على تمثال الحرية في نيويورك، استمرت الهجرة الدولية على نطاق واسع. وسواء أكان ذلك بسبب الشوق للنفس الحر أَو لأنها الباب الذهبي الذي يلهب تطلعات العمّال المهاجرين تبقى الهجرة قضية معاصرة. وقد استمر ملايين من الناس المهاجرين في إضافة نوع من التعدديَّة الثقافية وبعض المصادر الاقتصاديَّة للدول التي قرَّروا العيش فيها. فالهجرة الواسعة المدى تتضمّن الكثير من الآمال والمخاوف، الكرم والاهتمام الذاتي من كل أطراف هذه العمليَّة، فاستمرار تزايد السكّان والتحضّر قد أضافت وزادت من الكتل البشرية الساعية وراء الهجرة، بينما الفقر يستمر في تشخيص (النفايات البائسة).

وبعد 120 سنة، ما زال الأمر جديراً بالسؤال عمّا إذا كانت الهجرة تمثِّل الآمال الأكيدة في حياة أفضل، وكذلك السؤال الجدير بالمراجعة عمّا إذا كان حرّاس هذه البوابة الذهبيَّة ما زالوا يرحّبون بأولئك المتعبين والفقراء. وفي هذه المراجعة نتساءل عن أوجه كثيرة للعولمة مثل هل تجعل عولمة الاقتصاد الهجرة الجماعيَّة غير ضروريَّة؟ وهل تعطي من بين البشر الذين يبحثون عن حياة أفضل في مناطق أكثر رخاء حافزاً للهجرة؟ وهل حرية رأس المال تعني أَنَّه سيتدفّق

باتجاه المناطق التي يندر فيها ليوفِّر وراءه العمالة والازدهار؟ وهل تدفع العولمة طاقات إنتاجية أكبر وتوفِّر فرص عمل عبر الحدود الوطنيَّة تجعل الكتل المتراصّة من البشر تفضّل البقاء في ديارها وركوب المخاطر؟ ويهتم القسم الثاني بالبيئة المتوفرة التي تضمن استمرار أنماط الهجرة من البلاد الفقيرة إلىٰ البلاد الغنية، وكيف يمكن تبرير اندفاع الناس للهجرة من الدول الفقيرة إلىٰ الغنيَّة، مخاطرين بحياتهم من أجل فرص حقيقيَّة للعمل ولو بشكل غير قانوني في الدول المتقدِّمة، وكيف يمكن تفسير خصائص هؤلاء العمّال.

أما المجال الثالث فهو المتعلّق بسياسة الحكومة. إذ يجب علينا أن نحدّد ماذا نعني بالالتزام بحرية رأس المال والسلع والخدمات في التنقّل بينما نصرّ علىٰ أن حرية العمل غير ضرورية. وهل يتطلب الالتزام بحرية الأَسواق، والكرامة الإنسانية والتنمية من الحكومات أن تبدي حماسة أكبر لحرية العمل كما تبديها لحرية رأس المال؟ وكيف يمكن أن تفسر سياسات حكومة تتبع إجراءات جد قاسية علىٰ حرية العمل بشكل عام، ولكنّها ليِّنة في حال العمل ذي الكفاءات العالية؟

ويعالج هذا الفصل بعض القضايا الحاسمة التي تظهر أثناء عمليَّة العولمة والتي تؤثِّر علىٰ أَسواق العمل في إطار التغيّر الفنِّي والتغيرات الديموغرافيَّة الرئيسيَّة. كما يعالج بعض القوى التي تعمل في أَسواق العمل عبر العالم، ويبحث أثر الحراك السكاني علىٰ العرض والطلب من العمل، ويوضح مزايا وسياسة حراك العمل الدولي وأثرها علىٰ الأفراد والدول. وأخيراً يناقش الدور الذي بلغته الشركات العالميَّة ومدى دورها في دعم أَو تخفيض حراك العمل.

العولمة والعمل

يمكن تصوّر العولمة كعمليَّة تندمج فيها أَسواق العمل المحلية والوطنيَّة

والإقليمية بأَسواق عالميَّة أَو معولمة. ويمكن لهذه الأَسواق أن تتعامل مع سلع كالزيت والحبوب، أَو مع بضاعة مصنوعة مثل السيارات والكومبيوترات، أَو مع خدمات مثل التأمين والتمويل. وقد حقَّقت العملية تقدماً كبيراً في بعض القطاعات أكثر من غيرها إذ إن بعض الأَسواق بقيت محاطة بالحواجز المحلية والإقليمية والوطنيَّة. وتعكس هذه الحواجز المعايير أَو الضروريات التي تؤكّد عليها الحكومة كما تعكس الضرائب والتعرفة الجمركية وأولويات وأفضليات الزبائن الثقافيَّة وإمكانية الدخول إِلىٰ الأَسواق والشروط السَّائدة. ويجري تنسيق بعض هذه الأهداف لحماية مصالح محلية مثل تصعيب الدخول إِلىٰ الأَسواق الوطنيَّة الرئيسة علىٰ الشركات الأَجنبيَّة بمنعها من الدخول إِلىٰ أنظمة التوزيع المحلية، وعلىٰ سبيل المثال فإن السياسة الضريبية الموجّهة نحو جذب الاستثمار نحو الداخل قد تؤدي إِلىٰ تخفيض الربحية وحصر الأَعمال المحلية من السوق.

ولقد أدَّت الانتقادات بين الحكومات لتخفيف الرقابة علىٰ القطع إِلىٰ ترويج سوق عالميَّة لرأس المال المالي. وأدَّى عمل عدد كبير من وسطاء القطاع العام والخاص المالي إِلىٰ دعم هذه التوجهات. كما أن جولات كثيرة من المفاوضات أدَّت بدورها إِلىٰ تخفيض مستويات التعرفة علىٰ عدد كبير من السِّلع والخدمات. كما أن مفاوضات أُخرى قد خفضت من الحواجز غير الجمركية علىٰ التجارة. ولقد زاد هذا التوسّع المتنامي للأَسواق عدد المنافسين والزبائن، لأن تنزيل جميع أنواع الحواجز قلَّل من حصانة الأَسواق وترك بعضها مكشوفاً للتبدّل ومعرّضاً للتذبذب الذي قد يحدث في أماكن أُخرى. وبينما انفتاح كهذا يرفع من درجة انكشاف هشاشة بنية السوق المحلية أمام الضغوط الخارجية، فإنَّه يوفِّر للأَسواق المحلية مدخلاً للوصول إِلىٰ طيف واسع من الزبائن والممولين لتخفيف الضغوط في داخلها. وعلىٰ هذا، فإن تصدير الغذاء إِلىٰ أَسواق حيث السعر أغلى يزيد بالتأكيد من السعر المحلي. كما أن انهيار

أَسواق المال الآسيوية سنة 1998 كان نتيجة سرعة تأثّر وحساسية المال قصير الأجل. وتؤكد العودة السريعة لهذه الاقتصاديات للنماء، جزئياً على الأقل، دور الأَسواق الواسعة في امتصاص الاضطرابات الكبرى.

ولقد كانت التجارة الدولية موجودة لآلاف من السنين. كما أنّها هي التي أوصلت الأَسواق بعضها إلى بعض. ولكن ما يميّز جزئياً القرن العشرين كانت إرادة الكثير من الحكومات في زيادة مدى وحجم التجارة الدولية عن طريق تخفيض الحواجز. وتركّز التجارة الدولية بحكم العنوان والتعريف على السلع والخدمات الجاهزة للتصدير. فالاقتصاديون يميّزون ما بين قطاعات تصديريَّة تعتمد على السوق الدولية، وقطاعات محلية تنتج من أجل السوق المحلية. وكانت واحدة من هذه النتائج أن السلع والخدمات التي لا تصدر لم تكن خاضعة لتقلبات التجارة الدولية؛ فكل ما تحتاجه هو النجاح في المنافسة المحلية، وأن السِّلع التصديريَّة تخضع للمنافسة الدولية من حيث السعر والنوعيَّة.

ولقد غيَّرت العولمة من هذا الموقف، فنمو الشركات العالميَّة نشر تأثير العولمة بعيداً وراء المنتجات والخدمات التي يجري تبادلها، ولما كانت هذه الشركات تملك مدخلاً إلى رأس المال المالي فإنّها قادرة بفضل تكنولوجياتها وطاقاتها التسويقية على الضغط على أكثر الأَسواق المحلية انغلاقاً.

ولقد أصبحت شركات الخدمات التي لا تتاجر دولياً محطّ اهتمام الشركات العالميَّة، وبالتالي أصبحت جزءاً من السوق العالميَّة. وبالطبع فإن الشركات العالميَّة غير ملتزمة بإزالة الحواجز بين الأَسواق، فوجود أَسواق لسلع «رماديَّة»، أي السلع التي تجلبها الشركات العالميَّة من مكان لتبيعها في مكان آخر بربح، يشير إلى أن الشركات العالميَّة مستعدة للاستفادة من الحواجز التي تفرّق بين الأَسواق، بل وحتى تكوينها عند اللزوم. ويعكس النمو المستمر في تجارة السلع الرماديَّة رغم الجهود المقيدة للشركات العالميَّة ضغوط السوق التي

تخرّب الاستراتيجيات التي تراعي مصالح المساهمين علىٰ مصالح المستهلكين.

وتسارع في عمليَّة العولمة قوتان: الحكومات التي ترغب بإزالة أَو تخفيف القيود والحواجز بين الأَسواق من جهة، وتنامي الشركات العالميَّة التي تجذب منافسين جُدداً إِلىٰ أَسواق محلية مغلقة من جهة أُخرى. ومما يؤكد مسعى الحكومات بهذا الاتجاه، تكوين مؤسَّسات كالاتحاد الأوروبي الذي حوّل الصورة الأوروبيَّة ليس اقتصادياً فقط بل وسياسياً أيضاً.

وقد أدَّى الإِيمان لدى الدول الفقيرة بمزايا ونجاح هذه المؤسَّسات، علىٰ الرغم من أن عمليَّة توسيع الأَسواق مكلفة وليست بدون مخاطر، أيضاً بحيث لا يمكن لأحد غضّ الطرف عنها، إِلىٰ طلب الانضمام إِلىٰ الاتحاد الأوروبي. كما أدَّى بالشركات العالميَّة إِلىٰ نقل إِنتاجها إِلىٰ شرق أوروبا سعياً وراء فتح منافذ لها لمنافسة الموزعين المحليين.

أَسواق العمل المعولمة:

هذا النسيج الواسع للأَسواق العالميَّة المتعلقة بالسلع والخدمات معترف به ومعروف ومدروس جيداً، إِلاَّ أن هذا الفصل يركِّز علىٰ نماذج معينة من الأَسواق المتعلقة بالعمل. فهو يهتم بالتوجهات والقوى الفاعلة ضمن هذه الأَسواق العالميَّة للعمل، كما يهتم بالنشاطات التي تقوم بها الشركات العالميَّة (المعولمة) ضمن هذه الأَسواق.

أَسواق العمل الخارجية:

يمكن تعريف أَسواق العمل بأَنَّها المناطق التي تتلاقى فيها طلبات الشارين بعروض البائعين لتحدّد سعر المعروض ومستويات استخدام العمالة. ويستخدم تعبير (أَسواق العمل الخارجية) لتحديد تلك المناطق التي يوجد فيها حركة حرّة نسبياً للعمل وأرباب العمل تسمح لهم أن يجدوا أَعمالهم في خارج الوطن. والحقيقة أن هؤلاء الرجال أصحاب العمل يعلنون عن شواغر عمل لديهم علىٰ

مستوى العالم لكي يقوم الباحثون عن عمل الذين تنطبق عليهم الشروط بالإجابة عن هذه العروض. وتتلاءم أَسواق العمل مع الواقع عبر درجة حراك العمل ما بين المنظَّمات ومن خلال حركات الأجور الناجمة عن فوائض العرض والطلب والتغيّرات في العمل.

ويمكن في الإطار الواسع لأَسواق العمل الخارجية تعريف بعض أَسواق عمل محدّدة من حيث طبيعة مهن معينة، أَو مستخدمين عاملين ضمن منطقة جغرافيَّة ما، مثل أَسواق المعلمين في لندن. فإذا كان المعلمون في لندن زاهدين بالعمل خارجها وكان أرباب العمل في لندن غير راغبين باستئجار أساتذة من خارج لندن تكون سوق العمل بالنسبة للمعلمين حقيقة واقعة. أما إذا كان المعلمون في لندن علىٰ استعداد للعمل خارجها وأرباب العمل مستعدّون لاستئجار المعلمين من خارج لندن فإن السوق تصبح وطنيَّة لا محلية. وإذا كانت مدارس لندن غير قادرة علىٰ تلبية شواغرها من المعلمين رغم الإعلانات في الصحف الوطنيَّة، عندئذ تكون الجهات العارضة ولو مضطرة لعرض وظائفها في الدول الأُخرى الناطقة بالإنكليزية ثم في الدول الأُخرى حيث يوجد أفراد ينطقون باللغة الإنكليزية ولو كانوا غير الناطقين أصلاً بها، يكون السوق قد أصبح متعدد الجنسيات ولم يعد وطنياً محلياً. ويعتبر حجم وعدد الوظائف والعمل مهماً في هذا الإطار. ففي التسعينيات كانت مجموعة لا تتجاوز عدد أصابع اليد من لاعبي كرة القدم البريطانيين يلعبون في بعض الأندية الأوروبيَّة، إلاَّ أن شراء هذا العدد من اللاعبين البريطانيين لم يعن آنئذ أن سوق العمل للاعبي كرة القدم في بريطانيا والذي يضم إنكلترا وشمال إيرلندا وإسكتلندة وويلز قد أصبح سوق عمل أوروبية. ولكن في نهاية التسعينيات من القرن العشرين كان التدفّق إلىٰ ومن نواد خارج بريطانيا وعلىٰ أعلىٰ المستويات قد كوَّن سوق عمل أوروبيَّة للنوعيات الممتازة من لاعبي كرة القدم رغم أن النوادي الموجودة في أدنى المراتب استمرّت في الاعتماد علىٰ لاعبي الكرة البريطانيين.

ومن الواضح يستطيع كل إنسان أن يتابع درجة ما من الارتباط بين أَسواق العمل المختلفة. ومهما كانت هذه الرابطة قوية أَو ضعيفة ولكنّها موجودة علىٰ أي حال. أما العوامل التي تؤثّر علىٰ درجة الارتباط فتتضمن درجة الكفاءة الفرديَّة والعلاقات ما بين المناطق الجغرافيَّة. أما الأفراد الذين يحملون بعض المؤهلات المطلوبة في بعض الأَسواق مثل الطبيب الذي بإمكانه أن يكون ممثِّلاً بارعاً وكاتباً مسرحياً ناجحاً، وبالتالي يستطيع أن يقدِّم نفسه لعدد من أَسواق العمل المختلفة بحكم رغبة هؤلاء الأفراد بالانتقال من مهنة لأُخرى مثلما يستطيع الطيار العسكري أن يصبح طياراً مدنياً. وهكذا يستطيع هؤلاء أن يربطوا أَسواقاً كانت تبدو جد مختلفة وتحكمها مؤسَّسات وأساليب عمل مختلفة، فالأفراد المستعدّون للسفر 100 ميل للعمل يربطون أَسواق العمل أكثر من الأفراد المستعدين للسفر 10 أميال فقط. والعمال المستعدّون لنقل موقع إقامتهم يربطون سوق العمل حيث كانوا وسوق عمل حيث يريدون العمل بعضهما البعض حتى ولو كانت المسافة الجغرافيَّة بينهما آلاف الأميال. ومن حيث النظرية يمكن لكل أَسواق العمل أن تكون معولمة. وبافتراض الانخفاض المستمر في تكاليف السفر وتنامي إمكانية الحصول علىٰ معلومات عن الوظائف عبر الشبكات الإلكترونية فإن كل أَسواق العمل يمكن أن تصبح معولمة.

وتوجد الآن دلائل علىٰ أن الشركات الرئيسية تعلن عن وظائفها الرئيسية الشاغرة علىٰ مواقعها. وهذا يعني أنّها تؤمن بأن من الممكن أن تعمل علىٰ مستوى عالمي. ولا يوجد الآن سوى أدلّة قليلة علىٰ المدى الذي يمكن لهذه الإعلانات جذب ردود فعل من خارج الحدود الوطنيَّة، وعليه فإن انخفاض كلفة السفر وسهولة المواصلات والاتصالات خفَّفت من كلفة المهاجرين المحتملين الراغبين بالعمل في الخارج.

حدود أَسواق العمل الخارجية:

قد تكون أَسواق العمل معولمة، ولكنها مليئة بالحواجز والقيود التي

تخدم تجزئة وتقليص مدى العولمة فيها. فالحدود الجغرافيَّة لأسواق العمل موضوعة برغبة العمل نفسه في تقييد حركته عبر الحدود، إلاَّ أن هذه المقدرة علىٰ الحركة أصبحت مقيدة أكثر مما يرغبون. وتعتبر قيود الحكومة علىٰ حرية وحركة العمال واسعة الانتشار. وما تزال الكثير من الحكومات تفرض قيوداً علىٰ هجرة العمال الداخلية وأحياناً علىٰ الهجرة الخارجية. وعلىٰ الرغم من أن تكاليف الحراك وجهود الحكومة لتحديد الهجرة الداخلية، وأحياناً الهجرة الخارجية وعدم وضوح الرؤيا حول مستقبل الاستخدام يمكن أن تخفض من تدفق العمال نحو الخارج، إلاَّ أن القيود الحكومية علىٰ الحركة تبقى في نهاية الأمر حاجزاً كبيراً أمام الهجرة أكثر من تفضيل المهاجرين المحتملين للبقاء في الوطن.

وتحد المواصفات التي يضعها أرباب العمل من مدى فعالية أَسواق العمل، لأن هذه المواصفات مصمّمة لتحديد العمل المرغوب أداؤه فهي تحدّد نوعيَّة العمال المطلوب استخدامهم. وقد تضعف هذه المواصفات أَو تزيل الارتباطات ما بين أَسواق العمل التي يفترض دوماً أنّها موجودة. وبتحديد هذه المؤهلات والخبرة والمقدرة وإضافة المعايير الاجتماعيَّة في ما يتعلّق بالجنس والعمر والعنصر والدِّين وعدم المقدرة أَو أي مؤهلات أُخرى، لا علاقة لها بمقدرة الفرد علىٰ ممارسة عمله بشكل فعَّال، تقوم الشركات بالتمييز ضد أي فرد أَو جماعة لا ترغب باستئجارها من حيث المبدأ.

أما العمال القادرون علىٰ تلبية كل هذه المؤهلات والمواصفات فسيجدون بالتأكيد أنفسهم عرضة لتنافس أقل وحماية أكبر. وعلىٰ العكس من ذلك يجد كل العمال الذين استقدموا من سوق عمل «مُحَابٍ» أنفسهم أكثر عرضة للتنافس مع عمّال الأجور الدنيا، ومعرّضين لعدم استقرار أكبر يسود في أَسواق أعلىٰ غير مقيَّدة. وكان ثقل هذه القيود فعلياً يقع علىٰ النساء أَو علىٰ الأقليات العنصرية. وكان الأثر الوحيد لهذه الموانع هو التجزئة وعزل أَسواق

العمل لسوء حظ كل الذين عملوا أَو تعاملوا معهم. نظرياً، أَسواق العمل قد تكون كالقرية أَو تصبح واسعة كالعالم. ومن حيث النظرية، يمكن لأَسواق العمل أن تقتصر علىٰ وظيفة واحدة هي رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً أَو علىٰ نشاط عام مثل التوظيف، ولكن من حيث الواقع العملي فإن أَسواق العمل غالباً ما تكون محدودة وليست واسعة أَو شاملة. ولتقدير هذا الأمر يمكن لإنسان أن يقدّر النتائج الناجمة عن حواجز سوق العمل والتكاليف الاجتماعيَّة والشخصية للأفراد والجماعات التي يُمنع عليها فرصة التنافس لكل الوظائف التي توفّر مستوى أعلىٰ من الحياة والمعيشة ونوعيَّة أفضل من الحياة العملية.

أَسواق العمل الداخلية:

وبالإِضافة إِلىٰ أَسواق العمل الخارجية هناك أَسواق عمل داخلية كثيرة لأن بعض الوظائف لا يتم الإِعلان عنها خارجياً. وهناك الكثير من الشركات التي لديها أَسواق عمل داخلية تشخص من خلالها موظفيها ولا سيما حيث الأجور لا تخضع لقواعد السوق. وأَسواق عمل كهذه توفر منافع كامنة بالنسبة للكلفة وتخفيفاً للمخاطر للعاملين ولمستخدميهم، وتضمن معرفة معلومات موثوق بها عن مهن ومؤهلات أشخاص جديرين بملء هذه الوظائف.

كما تمنح ضماناً أكبر بالنسبة لأرباب العمل، ولعمل المستخدمين. ففي أَسواق العمل الداخلية يرغب أرباب العمل بمنح فرص للتدريب والتطوير لأنهم يعتقدون أن مستخدميهم سيبقون معهم ولن يغادروهم، فمعدل دوران عمل أقل يعني استمرار أطول في الوظيفة، مما يعني أن نفقات التدريب والتطوير يمكن استعادتها علىٰ مدى سنوات أطول، وأن المستخدمين سيكونون أكثر اهتماماً بالتدريب والتطوير لأَعمال وسلوكيات مناسبة للشركة كتعلّمهم لأصول عمل معينة مثل ثقافة الشركة وأخلاقها والأصول الخاصة بتنظيم العمل. وكل هذا سيرفع من قيمتهم عند الشركة ويزيد من ضمان بقائهم في أَعمالهم. فأَسواق العمل الخاصة يمكن لها أن تلعب دوراً حيوياً في تطور كفاءات كهذه تؤهّل

الشركة للحصول على السبق التنافسي في السوق. وفي حالات متطرفة فإن سوق العمل الداخلي يسمح بمستوى واحد فقط أي على منفذ دخول واحد إلى السوق الداخلي. وتضمن الحركة الداخلية إملاء بقية الشواغر. فالشرطة البريطانية تريد دوماً من الشخص الذي يعمل في أجهزتها أن يشغل وظيفة (كونستابل) لبعض الوقت، بغضّ النظر عن مؤهلاته أو تجربته. وتعمل بعض المنظّمات في سوق العمل الداخلي بشكل جزئي على الأقل حين تعطي الأفضلية للعاملين لديها في شغل الوظائف الجديدة.

أسواق العمل الداخلية وتساوي الفرص:

تعكس أسواق العمل الداخلية عملياً عقوداً ظاهرة أو ضمنية ما بين رب العمل والمستخدمين العاملين، معتدلة الضغوط التنافسية لأسواق العمل الخارجية بأصول ومعايير داخلية، تجدد المستخدمين في كل مهنة وتضع الأجور التي تشجع على الاحتفاظ بالعمال وتطورهم، وتعكس التلاؤم ما بين مصلحة رأس المال وما بين المنطقية والتلاؤم مع الواقع. ومن أجل عزل أنفسهم عن الضغوط الخارجية يحاول أرباب العمل والمستخدمون عزل هذه القضايا التي لا يواجهونها كقوة عمل. ولقد اعترف الآن أن تأثير هذا الحصر وأفراد الأقليات العنصرية واستمرار أنماط الخبرة هو استمرار نمط التميز الاستقلالي. ولقد درس تأثير العزل عن أسواق العمل الداخلية على المهاجرين بشكل غير كاف، ولكن يبدو أن ما من سبب للافتراض بأن هذا الأمر يمكن أن يكون أقل قساوة.

ولقد اتضح أن تأثير أسواق العمل الداخلية على قضايا مثل التمييز والاستقلال يتوقف على معايير خاصة والأصول المتبناة. وعندما يتم اختيار المعايير والأصول المناسبة في ما يتعلّق بنقطة الدخول إلى الأسواق الداخلية فإن الشركات تستطيع أن تلعب دوراً في توفير الفرص المتساوية للجميع. وفي بعض الحالات وضعت الشركات العالميّة تحت الضغط لتوفير مثل هذا التساوي في الفرص في دول غربية مما كان له آثار هامّة على دول أُخرى.

أسباب وجود ونتائج أَسواق العمل الداخلية:

تطورت كثير من أَسواق العمل الداخلية في الشركات الكبيرة نتيجة للضغط المزدوج لأَسواق عمل خارجية ضيِّقة من ناحية، وقوى عاملة بالغة التنظيم من ناحية أُخرى. وقد شجّع عرض العمل المحدود أرباب العمل لكي يوجدوا وسائل أكثر فعالية للاحتفاظ بالعمل مع الإِبقاء علىٰ تكاليف الأجور تحت السيطرة. ويعني الاعتماد الكامل علىٰ أَسواق خارجية أن الشركات ستلغي أي ادعاء للسيطرة علىٰ معدلات الأجور، وهذا يعني ببساطة أن يتواءموا مع الأجور كما يحدّدها السوق. فأي زيادة في معدلات الأجور تعني أنّها يجب أن تدفع إِلىٰ كل العمّال الموجودين لمنعهم من ترك العمل. ويوجد أثر هام علىٰ الكلفة العامة نتيجة لتعديلات الأجور بحيث يتلاءم مع النقص في اليد العاملة تتناغم مع الاتحادات والنقابات الذين يدعمون عادة تنمية وتطوير أَسواق العمل الداخلية والملتزمة برأس المال، والواعية لضرورة احتواء التوترات الكامنة بين مجموعات مختلفة من اليد العاملة، بهدف تعظيم قوة المساهمة لديهم. ويمكن استبدال قوى السوق غير المسيطر عليها بآليات ومعايير متفاوض عليها تسمح للنقابات بتلبية أهدافها وممارسة نفوذها بحيث تبدو جذَّابة لأعضائها. وتقدم حماية أَسواق العمل الداخلية من ضغوط السوق فوائد حقيقية واضحة وعقلانية للأطراف المتعددة لهذه العملية والتي تتضمّن بعض المخاطر، خاصة في الوقت الذي تولد العولمة ضغوطاً جديدة وأقوى علىٰ السوق. ويدعم عزل الشركات عن ضغوط السوق فكراً يرى الضغوط الداخلية أكثر أهمية من الضغوط الخارجية. ويمكن للشركات التي أصبحت مركّزة داخلياً أن تفشل بالتلاؤم مع الوقت مع تطورات السوق الخارجية التي تؤثّر في الطلب علىٰ العرض من منتجاتها. فالتغيرات في نشاطات المتنافس أَو في أذواق المستهلكين يمكن تجاهلها علىٰ المدى القصير. وعلىٰ سبيل المثال فعدم مقدرة النقابات والإِدارة في صناعة السيارات البريطانية أن تقيم علاقات عمل

بنّاءة في أَسواق محمية جداً خلال الستينيات، حوّلت الانتباه من الضغوط التنافسية التي نشأت خلال السبعينيات عندما خفّفت الحواجز التجارية. وتخاطر الشركات التي فشلت في التلاؤم مع ضغوطات السوق بخسران مزاياها التنافسية وحصتها من السوق والربحية أيضاً. ويثير تناقص الحصة من حجم السوق وتراجع الربحية عادة نشاطاً كبيراً يهدف إِلىٰ ترشيد التكاليف والنفقات. فعلىٰ المستوى التنظيمي تتضمن هذه الديناميكيات فقدان الوظائف وتراجعاً في الأجور مما يؤدي إِلىٰ الإِخلال الضمني بالعقود المبرمة في أَسواق العمل الداخلية. وضغوط كهذه كانت واضحة خلال الثمانينيات عندما كان النمو في عدد المنافسين الجُدد القادمين من آسيا والضغوط المتزايدة للعولمة تؤدي إِلىٰ ركود واسع الانتشار وإعادة هيكلة صناعيَّة. مما أدَّى إِلىٰ تغيير هذه الحكمة التقليديَّة ومعها وصفات مدرسية لمدارس إِدارة الأَعمال بسرعة. وهكذا فقد رُميت جانباً مزايا الشركات الكبيرة التي كانت لها مراحل متعددة ومتسلسلة من النشاطات لمصلحة مبدأ «ركّز، ركّز، ركّز».

وقد فرضت هذه الحكمة التقليديَّة الجديدة علىٰ الشركات أن تركّز علىٰ نشاطات تملك فيها قدرة ومزايا تنافسية، وإلغاء كل ما هو غير مهم لها، وبالتالي لا بدّ من تشتّت الشركات، والاكتفاء بنشاطات حيث تتوفّر لها فرصة المنافسة. وفي الحقيقة يتطلّب المنطق البارد أن نحدِّد ما إذا كانت النشاطات الجوهرية وغير الجوهرية مغشاة بمجموعات قِيَم شخصيات المدراء، ومتأثِّرة بالثقافات التنظيمية التي تقيّم بعض النشاطات بشكل متفاوت التفضيل. ويبدو هذا المنطق جذاباً للانسحاب من القضايا الإِدارية الصعبة. ويبدو الآن أنّه قد كتب الكثير حول بشرى قرب ظهور «الشركات المظهرية» التي ستكون مجرد علامة فارقة بينما ستنهزم مشاكل سوق العمل وسط الأنوار الإِلكترونية للتكنولوجيا الجديدة.

أَسواق العمل الداخلية المعولمة:

وعلىٰ أي حال، وبينما تقوم الشركات بالتراجع عن نشاطاتها الأساسية فإن

ضغوط العولمة تشجّعها على توسيع مدى عملها الجغرافي بحيث إن التنظيمات الجديدة أكثر عالميَّة وأكثر تركيزاً. وتتطلَّب إِدارة هذه الشركات الجديدة المعولمة مدراء جُدداً عالميين يبدو أن الغرض منهم محدود. ولهذا كان على الشركات أن تعيد ابتداع أَسواق العمل الداخلية حيث الشركات تحاول أن تجتذب وتحتفظ بالمدراء الذين يستطيعون أن يوفِّروا إِدارة عالميَّة معزولة ومجزّأة.

حراك العمل عبر الحدود في إطار العولمة:

يتباين الوجود المستمر لكثير من القيود والحواجز الموجودة في وجه العمل الحر لأَسواق العمل مع التطوّرات في أَسواق أُخرى. وهذا صحيح بالطبع ضمن بعض التكتلات التجارية الجديدة ـ مثل الاتحاد الأوروبي ـ الملتزمة بحرية حركة العمل. وفي الواقع فإن مدى الحراك في هذا المجال يتوقف على مواهب اللغة والقبول الأوسع للمؤهلات وشهادات اعتماد الكفاءة وعلى انعدام التمييز. وهناك تكتلات تجارية أُخرى مثل (النافتا) التي لم تحاول أن تتناول تحرير حركة العمل. وما تزال كثير من ـ أَو لربما كل ـ الدول الأكثر تقدماً متحدة اليوم في مقاومتها للهجرة غير المسيطَر عليها. ويتصارع المهاجرون اليائسون مع هذه القيود بمحاولة الدخول خلسة إِلى القلعة الأوروبية، أَو بعبور نهر ريو غراند الذي يفصل المكسيك عن الولايات المتحدة. ويعكس العدد الذي يموت في هذه المحاولة مدى يأسهم. وليست المأساة التي حدثت في صيف 2000م عندما اختنق 58 صينياً من المهاجرين داخل سيارة شحن، لدى عبورهم إِلى بريطانيا، إِلاَّ مثلاً على المخاطر التي يتحمّلونها والكلفة التي يدفعونها في سعيهم للهجرة. وتتجاهل الإِجراءات المقاومة للهجرة الناجمة عن الضغوط السياسية والاجتماعية ضمن الدول المهاجَر إليها، المساهمات الكبيرة للعمل المهاجر في عمليَّة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. الحقيقة أنّه قد نجم عن استغلال المصادر الطبيعية وعمليَّة التصنيع حركات وتحوّلات واسعة في ما بين وضمن الدول المختلفة؛ إذ إن انتقال

السكان في بريطانيا من الزراعة إلىٰ الصناعة خلال الثورة الصناعية كانت جوهرية لعمليَّة التحوّل. كما نجم مؤخراً عن التطور الحاصل لاحقاً في الصناعات الثقيلة ومناجم الفحم انتقال مجموعات سكانية كبيرة ضمن بريطانيا ومن إيرلندا إلىٰ بريطانيا. ولقد احتاج التنامي السريع للولايات المتحدة وتحوّلها إلىٰ دولة صناعية أيضاً، هجرة مستمرّة طوال القرن التاسع عشر. كما أن إعادة بناء الاقتصاد الألماني خلال الخمسينيات تحقَّقت من خلال تدفّق مستمر للاجئين من الشرق، ولولا حراك العمل هذا لتقطعت مراحل ذلك التطور الاقتصادي بقسوة ولربما كانت قد ذبلت أيضاً.

وتعكس سياسات الحكومة تجاه الحراك الاجتماعي خليطاً مشوّشاً من المداخل السياسية. فكثير من الحكومات اتخذت إجراءات لتقلّص التصلّب المتصور في أسواق العمل الوطنية، وذلك عن طريق اعتماد الخصخصة وتقويض حقوق التساوم الجماعية. وبنفس الوقت فإن الحكومات واجهت ضغوط الهجرة بمزيد من الرقابة الصارمة بحيث لا يقبل إلاَّ اللاجئون الحقيقيون. وعندما كان هذا المدخل يبدو غير كاف، فإن المهاجرين أعيد تصنيفهم بحيث مُيّز ما بين اللاجئين «الحقيقيين»، و«المهاجرين الاقتصاديين» علىٰ أساس أن الرغبة في الهروب من الفقر في الوطن وبناء حياة اقتصادية أفضل في مكان آخر لا يُعتبر سبباً كافياً ليبرّر منح المهاجر صفة اللاجئ.

من يهاجر:

يربط التحليل الاقتصادي التقليدي حراك العمل بشكل إيجابي مع حجم الفوارق المتصورة في الدخول ما بين بلد الهجرة وبلد المقصد، ويحتاج تعريف المداخيل إلىٰ توسعة ليتضمن مداخيل مهن بعينها في نقاط محدّدة من الزمن، واحتمال إيجاد عمل والحفاظ عليه. فإذا كانت توقعات المستقبل تعكس حياة كاملة من البطالة في الوطن فإن حوافز التحرّك والهجرة تبدو عالية وإن كانت ليست بالضرورة مسيطرة، لأن حراك العمل مرتبط سلباً مع كلفة الانتقال.

وهذه الكلفةِ لا تتضمّن نفقات السَّفر وكلفة العيش فقط، وإنما كلفة افتقاد العائلة والأصدقاء والمحيط المعهود. فكلما كانت هذه العوامل الأخيرة غير الماديَّة عالية القيمة عند المهاجرين المحتملين فإن المهاجر يحتمل غالباً ألاّ يهاجر، وبالنتيجة فإن التحاليل الاقتصادية المعتادة لحراك العمل تركّز على الاهتمام بالجانب السكاني للمهاجر بالمقارنة مع السكان في الدولة المضيفة. فالمهاجرون غالباً يكونون شباباً لأن المردود المتوقع من الهجرة سيكون متوفراً لمدة طويلة، ولأن الشباب يعتقدون أن فقدان العائلة والأصدقاء سيعوّض جزئياً بالخبرة الناجمة عن السفر والمحيط الجديد. وبالإضافة إلى ما تقدَّم، يجب أن يفترض أن الراغبين بالهجرة وغير الراغبين بالهجرة من نفس المجتمعات يملكون قِيَماً مختلفة. فالمهاجرون يقيمون المردود المستقبلي الممكن للهجرة بشكل أعلى، ويعطونه عادة وزناً أكبر للتغيير وحجم الفارق في الدخل وأسلوب الحياة، أما غير المهاجرين فهم يقيّمون ظروفهم الحالية بشكل أعلى ويقلِّلون من فوائد السفر ومنافع الخبرة الجديدة.

وقد نجم عن التكنولوجيا الجديدة انتشار عظيم للمعرفة عن الدول الأُخرى ولا سيما الأكثر غنى، وهو ما أدَّى إلى زيادة التوقعات الناجمة عن فوائد الحراك. فالاختلاف في مستويات الحياة المادية والاختلافات في الدخول المتوقعة أصبحت الآن مرئية على قنوات الشاشات الفضائية. كما أن التنكولوجيا قد خفّضت نفقات السفر وقلَّلت من صعوبات الاحتفاظ بعلاقات مع العائلة والأصدقاء مما خفّض من تكاليف الحركة. وهذه عوامل لا يمكن إزاحتها جانباً باعتبارها حقائق مشوّهة من عدسات الإعلام، وأهمّها حقيقة أن 10٪ من سكان الأرض يحصلون على 70٪ من دخولها. كما أن متوسط دخول أعلى 20 دولة غنية مايزال يساوي 40 مرة دخول الدول الأفقر بينما كان الفارق قبل 40 سنة يساوي 20 مرة فقط. وقبل مئة سنة كان الفارق نحو خمس مرّات، أما في سنة 1820م فكان الفارق مرتين فقط، (وهذه المعلومات جمعت من

المؤرخ الاقتصادي أنفوس مديسن) (وولف 2001) مما يؤكّد أن الفارق ما بين الأغنى والأفقر قد زاد وتوسّع بشكل جوهري على مرور هذا الزمن.

ويعود جزء من هذا الفارق لواقع أن الدول التي (أصبحت متقدِّمة اليوم) كانت تنمو طوال القرن 19 بينما كانت الدول الأُخرى في حال ركود. والحقيقة أن الدول الفقيرة لم تصبح أفقر ولكن الهوة في ما بينها وبين الدول الأكثر تقدماً توسعت وكبرت. يمكن تفسير التقارير الصحفيَّة والتلفزيونية أن المهاجرين الأفريقيين الذين يحاولون دخول سبتة ومليلة في سعيهم للتسلّل إلى «القلعة الأوروبية»، حقيقة أن العولمة نقلت القليل لتحسين محنة الدول الأفقر. ومن المفهوم تماماً أنّه ما دام الاستخدام والازدهار غير متوفّر في دولهم يسعى المهاجرون لتأمين مزايا كامنة من وراء حراكهم.

ولقد كثَّفت التطورات التكنولوجية التي قصَّرت من المسافات وجعلت العالم مجرد قرية صغيرة من الضغوط إلى تحرير أَسواق العمل، عن طريق إذاعة وترويج صور لما يمكن أن تكون الحياة بالنسبة لمن يعيش ويعمل في دولة أُخرى.

قواعد مختلفة للمهارات العليا:

على الرغم من الضغوط السياسية للاحتفاظ بحواجز سوق العمل وقيوده، فإن بعض أَسواق العمل أكثر عولمة من الأَسواق الأُخرى. وفي المهن المنظّمة بشكل جيد كالطب، يوجد تاريخ طويل لتوجه الأطباء من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية بحثاً عن مستوى معيشة أعلى.

وتصبح حركات كهذه ممكنة حيث يتم الاعتراف من قِبل الهيئات الوطنية بمؤهلات مكتسبة في مكان آخر. ولكن ويا للسخرية، يمكن أن يجادل أن نجاح الجهات والأجهزة المهنية الوطنية في تحديد العرض من العمل في

سوقهم الداخلية عن طريق طلب معايير وفحوص دخول وفترات تأهيل مطولة، كوَّن عجزاً في توفير بعض أنواع اليد العاملة التي لا حلّ لها إلاَّ بالهجرة.

تسمح الآن أكثر الدول المتطورة وفق أنظمة الهجرة فيها باستقبال المؤهلين بشكل ممتاز. كما أعلنت بعض الحكومات الأوروبية مؤخراً عن تخفيف قيودها علىٰ هجرة المهنيين والمختصين في مجالات التقانة العليا نتيجة توسّع ونمو القطاعات الفنية بشكل لم يعد بالإمكان تلبية الحاجة إلىٰ اليد العاملة الخبيرة من داخلها. وهناك عدد من الحكومات التي أصبحت مستعدة لتخفيف قيودها علىٰ العمال القادمين لشغل وظائف مختصرة يزهد فيها العمال المحليون (مثل العمال والعاملات المستقدمين إلىٰ دول الخليج العربية). وفي الحالات الأُخرى تصرّ الحكومات علىٰ توفر عقود ثابتة محدّدة المدة للتأكّد من أن هؤلاء المستقدمين لن يبقوا في البلاد. وكل هذه المجموعات خاضعة للرقابة والقيود، ويتطلب من المهاجرين المحتملين تقديم وثائق تؤكّد حوزتهم علىٰ مؤهلات أَو كفاءات خاصة، كما أنهم ملزمون بكفالة أرباب عملهم، وإقامتهم تخضع لرقابة دائمة. وهم بحاجة لمعلومات عن الفرص، والاحتياجات لليد العاملة.

وكل هذه الشروط مطلوبة من موظفي الشركات العالميَّة، ولكن الفرق ما بين المهاجرين المحليين الفقراء وأبناء عمومتهم موظفي الشركات العالميَّة، أن الشركات في الحالة الأخيرة هي التي تقوم بتلبية كل الشروط والقيود الحكومية وليس الفرد. وتوفّر أَسواق العمل الداخلية العالميَّة فرصاً للمدراء والفنيين والمهنيين. وطبعاً، كلما كانت الشركات العالميَّة تستطيع الاعتماد علىٰ خبرة موظفيها الأجانب، فإن حاجتها إلىٰ العمالة المحلية لإدارة أَعمالها من الدول الفقيرة تقل.

الشركات العالميَّة والحراك العمَّالي:

يبدو أن هناك مفارقة غريبة تحدث في وقت تحاول حكومات الدول

المتطورة فرض قيودها على المهاجرين المحليين وحكومات الدول الأفقر. إذ أصبحت هذه الحكومات مقتنعة عبر سلطة الشركات متعدّدة الجنسيَّة، بأن تسهل حدوث تدفق للمهاجرين باتجاه معاكس، وهي بالطبع تجادل أنّه بوضع التسهيلات وقوى الإنتاج في دول فقيرة، فإن الشركات العالميَّة تكوِّن استخدام وفرص تطور. وتجادل أيضاً أن مثل هذه التسهيلات الإنتاجية تحتاج إلى يد عاملة أَجنبيَّة بداية لجعلها تقوم بعملها. وعلى الرغم من هذه المنافع الكافية يبدو هذا مظهراً غريباً من مظاهر العولمة في حال استبدال هذه الحواجز التقليديَّة بصمّامات تعمل باتجاه واحد، ومراقبة من الشركات العالميَّة المقيمة والدول المتقدِّمة على حدّ سواء.

ويرافق هذا التحوّل في المسؤولية من المهاجرين الأفراد إلى المنظَّمات التي تكفل العمَّال الرئيسيين تحوّلات في المخاطر والكلفة. فسلطة الشركات المعولمة يمكن أن ـ والحقيقة أنّها ـ ترفض كلفة الحراك للأفراد المعنيين. فالشركات تعالج قضايا أذونات العمل والإقامة مع حقّ السفر، والإقامة على أساس مستمر، وبينما العمل في دول فقيرة فإن أسلوب حياتهم بالمقارنة مع أسلوب حياة مضيفيهم جيد. والفارق ما بين هذا الوجود المحمي والصعوبات التي يتحمّلها المهاجرون الأفراد المحتملون أصبح لدرجة يصدم فيها النفوس.

ويعاني العمَّال الرئيسيّون المتنقلون دولياً والمستخدمون في مثل هذه الشركات متعدّدة الجنسيَّات من صعوبات العيش والعمل وسط ثقافات وطنية مختلفة. ولكن خبرتهم هذه يخفض منها الدعم الذي يتلقونه من الشركات متعدّدة الجنسيَّات. وقد اضطر الكثير من الشركات المتعدّدة الجنسيَّات في الولايات المتحدة لتعديل أَسواق عملها الداخلية للضغوط من أجل الفرص المتساوية، وهكذا يمكن للشركات العالميَّة أن تجلب درجة من الالتزام لكل عمّالها في نشاطاتها المعولمة مما ينعكس كقوة قوية وتقدمية لتنمية أَسواق العمل العالميَّة.

حراك العمل والسياسة العامة:

لم يغيِّر التطور التقني توقعات ومفاهيم العمَّال المتنقلين، ولكنه استمر في تغيير طبيعة أَسواق العمل ذاتها، ولقد كان للتغير التكنولوجي، وتغيّرات الأسعار الناجمة عن النمو والأنماط المتباينة من النمو، آثار علىٰ أَسواق العمل. فالموقع والوزن وطبيعة فرص الاستخدام تتغير باستمرار وبسرعة، وأرباب العمل والحكومة يواجهون مأزق تشجيع فرص العمل لتتحرك أَو يشجعون العمَّال علىٰ التحرّك.

جدول (3 ـ 1) أثر تغيرات سوق العمل

خطى تغير المهارات		خطى تغير الموقع: منخفض	خطى تغير الموقع: عالٍ
	عالٍ	تربية وتعليم وتنمية أفضل	أكثر مهارة وأكثر حركية
	منخفض	مهارات معتادة وبيئات مألوفة	حر ومركّز

وسيعتمد الطريق الذي أخذته الشركات العالميَّة في المستقبل علىٰ القِيَم التي اعتنقتها إِداراتهم والضغط الذي ستمارسه الحكومات الوطنية والمنظَّمات الدولية. ولهذا فالشركات العالميَّة يمكن أن تقرِّر أن تقدّم مزايا أَسواق العمل الداخلية المعولمة إِلىٰ المقيمين في دول أفقر كجزء من سياسة المواطنة الصالحة.

إِلاَّ أن سياسات كهذه سيكون لها أثر محدود إِلاَّ إذا أعادت الشركات العالميَّة مجتمعة تحديد نشاطاتها. لأن مسعى الشركات المسمّى (ركِّز) أدى إِلىٰ كثير من الانتشار وتبديد الموارد وإعادة الهيكلة وضياع الوظائف. فبحكم

التعريف لا تستطيع الشركات التي تتبع مبدأ (ركِّز) أن تقدِّم سوى فرص محدودة وضيِّقة من خلال أسواق العمل الداخلية.

ويمكن لمدى هذه الفرص المتوفرة أن يوسّع إذا ما قامت الشركات بإعادة تعريف ذاتها. وهناك افتراض هام يدعم مفهوم (ركِّز) وهو أن مشاريع أُخرى موجودة ومتوفّرة جاهزة وراعية وقادرة أكثر علىٰ توفير تلك السلع والخدمات التي لا ترغب شركات (ركِّز) أن تفتحها بذاتها.

ويهدّد التحوّل من مجمعات عمل إلىٰ هذه الشركات الجديدة أسواق العمل الداخلية المزعومة بالتحطّم، ولكنه لا يهدِّد بالضرورة مستوى الاستخدام، لأن السبب العقلاني وراء منحى (ركِّز، ركِّز) قد تراجع. وتفتقد كثير من الدول والمناطق للبنية الصناعية التحتية اللازمة لتدعيم نشاطات الشركات متعدّدة الجنسيَّات. وفي ظروف كهذه، فإن الشركات العالميَّة تواجه القرار في ما إذا كان عليها أن تقوم بعدد كبير من النشاطات ويكون لها الكثير من المستخدمين أو أن تسعى لاستيراد نشاطات متمّمة. ويجادل الأستاذان خانا وبالبو بإفحام أن إعادة هيكلة المجمعات في الأسواق الناشئة يجب أن يعكس غياب البنية التحتية المفترض وجودها في أسواق الدول المتقدِّمة.

وبالتالي، فهم يجادلون أن الشركات في الأسواق الناشئة تحتاج إلىٰ القيام بهذه النشاطات والوظائف التي لا تقوم بها في الدول المتقدِّمة، وفي سياق هذا التحليل فإن الشركات الناشئة في الدول الأفقر يمكن أن تقرِّر التحوّل إلىٰ «شركات عريضة» وذات نشاطات كثيرة تسمح لها بتطوير أسواق عمل داخلية فعَّالة. وبالتعريف، فإن مدى هذه الشركات الناشئة يبقى محدوداً علىٰ الرغم من توسعها. ويمكن للشركات العالميَّة ذات الأصل في الدول المتقدِّمة أن تقلّد هذا المنحى لتطوير ودعم مدى وحجم أسواقها الداخلية العالميَّة للعمل. فكل من هذه الأسواق تكوِّن فرصاً للاستخدام والتطوّر للمهاجرين المحتملين، وبالتالي من المحتمل أن يتحرّك هؤلاء المهاجرون بكفالة من الشركات، وإلاَّ فإن

التضييق الفعَّال للهوّة ما بين الغني والفقير في هذه الترتيبات يمكن له أن يلغي الحاجة للهجرة.

حراك العمل والسياسة العامّة:

لم يبدّل التغيّر التكنولوجي توقعات وإدارات العمَّال المتحولين فقط، وإنما استمر في تغيير طبيعة سوق العمل ذاتها. وقد كان ما بين التغيّر التقني والتغيّرات في السوق الناجم عن النمو، وأنماط متباينة من النمو، أثر هام علىٰ أَسواق العمل. فالموقع وطبيعة فرص الاستخدام تتغيّر بسرعة، ويواجه أرباب العمل والحكومات مأزق تشجيع فرص الاستخدام علىٰ الحركة أَو تشجيع العمَّال علىٰ الحركة. ويؤدي التجاوب مع التغيّرات السريعة إما إِلىٰ تغير في كنه أَو في موقع فرص الاستخدام إِلىٰ تخلخل اجتماعي هام. كما أن التجاوب مع العاملين يؤدي إِلىٰ ضغوط ذات أثر حتى خارج حدود أَسواق العمل. فإذا اختلفت الدول في قدرتها علىٰ التلاؤم مع هذه التحديات، كما سنوضح ذلك، فإن هذه الضغوط ستكون ذات تبعات دولية.

وقد اهتم الاقتصاديون بالمنافع الاقتصادية الناجمة عن دول مستورِدة للعمالة. فالمهاجرون يميلون لأن يكونوا أصغر سناً وأكثر مهارة وأحسن تدرّباً وأكثر رغبة في تبنّي التغيّر أكثر من غير المهاجرين. وباعتبار أن تكاليف رعاية وتدريب وتعليم المهاجرين تقع علىٰ دولهم الأصلية فإن الدول المستورِدة تستفيد من ضريبة المهاجر ومساهمته للضمان الوطني كما تستفيد من إِنتاجيته ومن مساهمته في تخفيف الضغوط علىٰ سوق العمل التي من الممكن أن تؤدي إِلىٰ التضخّم. وإذا بقي المهاجرون في الدول المضيفة في شيخوختهم فإن الدول المضيفة تتحمّل كلف لوازم رعايتهم الصحية والاجتماعية. ولكن إذا ما أخذت نسبة مساهماتهم علىٰ مدى العمر فإن مساهماتهم إِلىٰ كلفهم ستكون بلا شك أكبر مما لو قضوا حياتهم في دولة واحدة.

ولكن هذه المنافع يجب أن تُقارن بضغوط المهاجرين علىٰ رأس المال الاجتماعي (السكن، المدارس، والمستشفيات) رغم أن الاستثمارات في هذا المجال يمكن أن تؤدي إلىٰ مستويات أعلىٰ من الازدهار. وهناك عوامل غير اقتصادية أيضاً، فالمهاجرون يقابلون بالعداء والريبة أو الخوف من قبل السكان المحليين الخائفين علىٰ وظائفهم، والمنزعجين من الثقافة الغريبة التي يحملها المهاجرون والهوّة التي تفصلهم عن ثقافة هؤلاء المهاجرين.

وتؤدي هذه العداوة والمخاوف في حال عدم الاندماج إلىٰ نزاعات سياسية واجتماعية حتى ولو كان المهاجرون أجيالاً متعددة. فافتتاح النصب التذكاري للمحرقة ردّ فعل إلى حد ما لاستمرار وجود النزاع العنصري وانتشار القسوة ومحاولات الإبادة للآخر. وقد أكّدت حوادث أخيرة في فيجي وكوسوفو استمرار ردود الفعل تجاه موجات هجرة قديمة والتوتر بين القوى السياسية والاقتصادية. وتسعى دول الخليج العربي لتجنّب ذلك برفض منح اللجوء السياسي للمهاجرين من العمَّال. وهذه سياسات تقوي من مواقع السكان المحليين علىٰ حساب المهاجرين. ويأتي السؤال هل الدول المستورِدة للعمالة تستفيد علىٰ حساب الدول المصدِّرة لها؟ والجواب علىٰ ذلك لا يمكن أن يكون واضحاً بالتأكيد لأن ذلك يعتمد علىٰ البدائل المتوفرة للهجرة. فإذا كان العمَّال غير المستخدمَين يبحثون عن وظائف في دول أُخرى فالنتائج المباشرة هي تراجع في كلف الضمان الاجتماعي وبعض التحويلات من هؤلاء الذين وجدوا عملاً في مكان ما. ويتأثر حجم التحويلات بعدد من العوامل الاقتصادية والثقافيَّة وسياسات الدول المستورِدة للعمالة تجاه مبدأ السماح لعائلات العمَّال المهاجرين بالقدوم. وعلىٰ أي حال فهناك تحويلات مادية علىٰ المدى القصير إلىٰ الدول والمناطق المصدِّرة للعمالة، ولكن هناك أيضاً كلفة هامة مقابل ذلك. فالدول المصدِّرة للعمالة تفتقد المهارات وطاقات المهاجرين، ويحصل المجتمع فيها علىٰ مردود ضئيل لكلفة التعليم والرعاية الصحية التي أنفقت علىٰ

المهاجرين منه في سنواتهم الأولى. وإذا كان المهاجرون راغبين بالتغير أكثر من غير المهاجرين فالدول المهاجَر منها قد تفتقد بعض القدرة علىٰ تنمية ذاتها. وإذا كان بعض هؤلاء المهاجرين من ذوي المهارات العليا والتعليم العالي فإن الخسارة الكامنة في الهجرة بالنسبة للدول المصدِّرة تتضاعف.

ويبقى لتصدير العمَّال العاطلين عن العمل مزية؛ فهي صمام أمان للنظام السياسي المحلي لأنه يغطي الفشل الاقتصادي المحلي في توليد وظائف كافية. ويشكّل العدد الكبير للعمال العاطلين عن العمل تهديداً للاستقرار السياسي والمصالح السياسية. وعلىٰ سبيل المثال فإنّه علىٰ مدى أجيال، كانت إيرلندا مصدراً صافياً للعمالة. وقد انتشر المهاجرون الإيرلنديون في كل مكان. واستمرت الهجرة لتكوّن مظهراً من مظاهر الحياة الإيرلندية حتى بعد أن أصبحت دولة مستقلّة عن بريطانيا 1992م. فلم تستطع السياسة الاقتصادية الساعية وراء الاكتفاء الذاتي والحمائية عكس اتجاه هذا التدفّق نحو الهجرة. وقد كان أثر هذه الهجرة علىٰ بريطانيا واضحاً، أما أثره علىٰ إيرلندا فقد دوّنه فرانك ماكورت في قصته رماد أنجيلا سنة 1996م. وقد أدَّى طرد ايون دوفاليرا من السلطة سنة 1959م إلىٰ تغيّر أولويات السياسة. فالحكومة الجديدة برئاسة سيان لاماس كانت أقل ميلاً لتقبّل استمرار الهجرة الإيرلندية علىٰ الوظائف الدنيا في دول أُخرى كما لو كان ذلك الأمر حقاً للإيرلنديين بحكم الولادة. وقد أبدت هذه الحكومة وعياً أعظم لحقيقة الكلفة الشخصية والاجتماعية المرتبطة بالشتات الإيرلندي. وقد لخَّص نجاح الاقتصاد الإيرلندي الذي حدث لاحقاً خلال الأربعين سنة الفائتة.

أوضحت هذه السياسات بُعد النظر والتصميم الذي ميّز واضعيها، وتظهر محاولات الحكومة الإيرلندية جذب مهاجريها للعودة مدى طاقة الاقتصاد الإيرلندي علىٰ النمو وتكوين فرص عمل، كما تؤكّد الأمل في فهم عملية الهجرة كعمليَّة ذات وجهين واتجاهين. وبتصدير العمَّال الأكثر شباباً وخبرة

ورغبة بالتطوير والتغيير تصبح الدولة مصدر الهجرة، أقل جاذبية لأرباب العمل المحليين والعالميين وأقل جاذبية للاستثمارات المحلية والأَجنبيَّة. وإذا كان أثر الهجرة علىٰ الهرم السكاني قاسياً فإن من الممكن أن يجعل ذلك الهرم مدى تحوّل السكان إِلىٰ عجائز مع كل النتائج الاقتصادية المترتبة علىٰ ذلك، ويمكن للهجرة الواسعة علىٰ سبيل المثال من الريف إِلىٰ المدينة في فرنسا أن تساهم في افتقار متقدم لرأس المال الاجتماعي. فالدور مهجورة أَو تُسكن لفترات قليلة من السنة، والمدارس مغلقة للافتقار إِلىٰ الأطفال.

أَسواق العمل العالمية والتغيّرات السكَّانية:

ويشير التحليل السَّابق إِلىٰ أن حراك العمل يمكن أن يساهم بشكل مهم في التغيرات السكَّانية، كما أنّه يتأثّر بدوره بهذه التغيّرات. ويبدو أن التغيّرات الاجتماعية الرئيسيَّة في زماننا قد أدَّت إِلىٰ إعادة النظر في الأولويات الفردية والأنماط السكَّانية، التي توضح أن النساء قلَّلوا من خصوبتهن وعدد أطفالهن. ويبدو الآن أن دولتين فقط ضمن الاتحاد الأوروبي تملكان شعوباً غنية مستمرّة في الزيادة وهما اليونان وإيرلندا.

وتعاني دول متقدِّمة كأوروبا الغربية واليابان من انخفاض في عدد المواليد بحيث يتوقع بقاء عدد سكانها ثابتاً علىٰ مدى طويل. ويبدو أن هذه التغيّرات نجمت عن ارتفاع مستوى المعيشة وأنظمة منع الحمل وتغيّر المعايير الاجتماعية المتعلّقة بأهمية الأطفال بالمقارنة مع المهن وتحقيق الذات والاحتفاظ بمستوى رفيع من الدخل والمعيشة. وقد أخفت هذه التغيّرات في كثير من هذه البلدان أن العدد الأكبر من الناس العاملين في سوق العمل الآن هم نتاج فورة الولادات التي حدثت في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين وتكرّرت في أواخر سنة 1960م وأوائل السبعينيات. وبالإِضافة لما تقدّم ازدادت مساهمة النساء في الإِنتاج بشكل جوهري. وهكذا فإن العدد المتنامي من الناس في سن العمل وزيادة الطلب في سوق العمل قد أدَّيا إِلىٰ حدوث شحّ خفي في اليد العاملة.

ولكن لمّا كان هذا العدد المتنامي من الناس في سن العمل سيصبح بشكل محتوم متقاعدين يوماً ما، فإن الآثار الديموغرافية لهذا التطوّر ستظهر في وقت لاحق. وهناك حقيقة مُعترف بها أن عدد الأفراد القابلين للتقاعد سيزداد نتيجة لارتفاع توقعات الحياة وزيادات المواليد ما بعد الحرب. كما أن هناك اعتراف بأن هذه التغيّرات الطارئة على السكَّان ستؤدي إلى ارتفاع نسبة العمَّال لغير العاملين وإلى مشاكل في تمويل التقاعد. ولكن يوجد تفهّم أقل بأن تراجع معدلات المواليد وازدياد مستويات التربية قد خفضت من السكَّان الذين سيدخلون أَسواق العمل. وتضاف هذه العوامل السكَّانية إلى ضغوط على سوق العمل، مما يدفع أرباب العمل إلى جذب الشباب إلى مهن تعاني من نقص في اليد العاملة. وتفضي الضغوط على سوق العمل إلى ضغوط هامة على الحواجز الاجتماعية لتحرير العمل، وتؤدي هذه الضغوطات إلى منافع لبعض فئات السكَّان. وفي اليابان، هناك خليط من الضغوط على سوق العمل بهدف إصلاح قانوني تشريعي، وإجراء تغيّرات اجتماعية قد تؤدي إلى تأخّر في الزواج يؤدي إلى تغيّر في دور المرأة في سوق العمل على سبيل المثال.

ويحاول بعض أرباب العمل التجاوب مع ضغوط سوق العمل بنقل الإنتاج والاستخدام إلى دول أُخرى، حيث يلاحظ على سبيل المثال ارتفاع متنام في إنتاج السيارات في دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. فوراء هذا التحوّل تكمن الرغبة في تخفيف الضغوط على سوق العمل في الوقت الذي تؤدي بعض العوامل مثل ازدياد الحاجة إلى الخدمات إلى تكثّف هذه الضغوط. فمع زيادة ازدهار المجمعات ينمو الإنفاق على الخدمات سريعاً وبنسبة تعلو على نسبة النمو في الإنفاق على السلع، لأن بعض الخدمات يمكن استيرادها. فالذين يسافرون إلى دول أُخرى من أجل قضاء العطل يستوردون عملياً خدمات تلك الدول ولو أنّهم يذهبون إلى الخارج لاستهلاكها، وهناك خدمات أُخرى (مثل مراكز الهاتف) يمكن دفعها في دول أُخرى غير تلك التي تتم فيها المحادثات الهاتفية. وتحتاج خدمات معينة مثل العناية الصحية والاجتماعية إلى

أن تكون قريبة من مستفيديها، وببساطة، سيزداد الطلب على الخدمات المتوفرة محلياً نتيجة ارتفاع مستويات الازدهار وشيخوخة السكّان في الوقت الذي يؤدي تغيّر الفرص التنافسية للاستخدام، إلى الإقلال من العدد المتوفّر من العمّال مما يصبح معه ضرورياً السماح لعدد من طالبي الهجرة بالقدوم. وتقول التقارير الصحفية إن بعض هذه الضغوط في المستشفيات قد أصبحت ملحّة، تتجلّى بالسعي للحصول على ممرضات من كافة أرجاء العالم خارج الدول المتقدّمة. أكثر الضغوط السكّانية مختلفة، ففي روسيا ينخفض معدل العمر المتوقع وكذلك يتراجع عدد الولادات، وكذلك الصين التي تكافح من أجل تخفيض النمو السكّاني، فتناقص معدل الولادات ولكن السكّان العاملين بقي في تزايد نتيجة تحسّن العمر المتوقع وانتقال عدد كبير من السكّان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وفي دول أُخرى أدّى ارتفاع معدل الولادات وتحسّن توقعات العمر إلى زيادة هائلة في السكّان، وتؤدي الأعداد المتزايدة من الولادات المتدفقة على سوق العمل حيث نمو الاقتصاد غير كاف لتكوين وظائف جديدة، إلى زيادة البطالة ولا سيما بين الشباب.

وفي هذه الظروف فإن عدم التوازن ما بين الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي للعمل قد زاد من الهجرة الشاملة في السنوات الأخيرة. وهو اتجاه يبدو أنه لن يتناقص أو ينعكس قريباً، فالتفاوت ما بين مستويات المعيشة وإمكانات الاستخدام في الدول المتقدّمة سيستمر في تشجيع الهجرة من البلاد الفقيرة إلى البلاد الغنية، ولا سيما وأن تنامي الطلب على الخدمات مع الارتفاع المستمر في مستويات المعيشة يجعل من غير المحتمل نقل فرص العمل إلى الدول الفقيرة لتوفير حال استخدام كامل فيها. وتشير الدلائل إلى استمرار وجود فرص الهجرة إلى الدول المتقدّمة.

النتائج:

تعكس سياسات الحكومة تجاه حراك سوق العمل وجود خليط مشوّش

من الضغوط المتناقضة والمتداخلة، وقد دفع نضال الدول الوطنية لحماية الوظائف المحلية، وحال الازدهار من ضغوط رأس المال المالي المتنقل إلىٰ أخذ إجراءات تهدف لزيادة مرونة سوق العمل والحراك الداخلي. ولقد تعاونت حكومات بعض دول الاتحاد الأوروبي في حالات معينة في مسعى لدعم الحراك بين الدول، رغم أن الحراك بين الدول في أوروبا لا يزيد عن خمس مقابله في الولايات المتحدة. ولقد كان هدف هذه الحكومات تحديد الهجرة إليها باليد العاملة الماهرة وهي عمليَّة مضرّة لمصالح الدول المصدِّرة للعمالة، إلاَّ أنه يبدو أن إقامة الأسوار العالية في وجه حراك العمل نتيجة ضغوط سوق العمل المحلي ونتائج التغيّرات الديموغرافية ستشجع نمو المشاريع التي ستستفيد من تهريب المهاجرين.

والحقيقة أنه توجد الآن أَسواق عمل معولمة ولو بشكل محدود ومخفّف. وتملك الشركات العالمية مجالاً واسعاً للتأثير علىٰ ضغوط أَسواق العمل الدولية عن طريق أدواتها في أَسواق العمل الداخلية والخارجية. وتستطيع هذه الشركات بواسطة تغيير مركز عمليَّاتها ومصادر عرضها أن تزيد أَو تنقص من ازدهار ورخاء الأمم. ويعود سبب نجاح إيرلندا الاقتصادي لجذبها الاستثمارات من الشركات العالمية. والحقيقة أن أكثر سمات السياسة الصناعية البريطانية أهمية كان التصميم والمثابرة علىٰ جذب الاستثمارات الداخلية. ولكن بينما تعترف هذه الأمثلة بأن الاستخدام والازدهار ينجم عن حركات رأس المال الدولية فإنها تعكس الميل لدى الشركات العالمية إلىٰ الاستثمار الكثيف في الدول المتقدِّمة. فالشركات العالمية لديها المجال والمقدرة عبر أَسواق العمل الداخلية العائدة لها علىٰ تحقيق تساو في الفرص، وعلىٰ تسهيل الاستخدام والتطور للمهاجرين المحتملين علىٰ الأقل. وعلىٰ أية حال يشكل المهاجرون المجهولون والمهاجرون المحتملون أكبر قوة تكمن وراء العولمة. فهؤلاء الناس الذين يتطلعون إلىٰ حياة أفضل والمستعدّون أن يستثمروا ادخاراتهم ويخاطروا

بأرواحهم من أجل تحقيق أحلامهم يوفّرون شهادة هامة ومستمرّة على استمرار ظاهرة عدم التساوي في الاقتصاد العالمي. وستوفر صراعاتهم ونجاحاتهم الأمل لملايين سواهم. فالتحدي الأكبر في القرن الحادي والعشرين هو ما إذا كانت العولمة ستكون فعّالة في توفير فرص للعرض من اليد العاملة كما كانت تفعل طوال القرن العشرين من أجل توفير فرص للعرض من رأس المال.

المراجع:

Khanna, T. and Palepu, K. (1999) 'The right way to restructure conglomerates in emerging markets', *Harvard Business Review*, July–August.

McCourt, F. (1996) *Angela's Ashes*, HarperCollins, London.

Wolf, Martin (2001) 'Growth makes the poor richer', *Financial Times*, 24 January.